

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/21
30 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الاجتماع الرفيع المستوى

مسائل السياسة العامة التي قد تعالج في الاجتماع الرفيع
المستوى للدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	مقدمة
٢	٦- ٢	أولا - مفهوم التنمية المستدامة
٣	٩- ٧	ثانيا - الخبرة المكتسبة على المستوى الوطني
٤	١٠	ثالثا - نحو قاعدة بيانات بشأن المعلومات الوطنية
٥	١١-١٧	رابعا - المالية وأنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة والتجارة
٨	١٨-١٩	خامسا - التكنولوجيا
٨	٢٠-٢٣	سادسا - الترابط بين المسائل القطاعية والإدارة المتكاملة للأراضي
١٠	٢٤-٢٦	سابعا - الغابات
١١	٢٧	ثامنا - نحو برامج العمل

مقدمة

١ - يتضمن جدول أعمال الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة عناصر تستجيب مباشرة لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثانية للجنة على نحو ما أوجزها الرئيس في استنتاجاته^(١). وتعلق تلك العناصر بأداء اللجنة ذاتها وسيكون لها تأثير في دور اللجنة في برنامج عملها الموضوعي الممتد على عدة سنوات والذي اعتمد في ١٩٩٣. وقد يود الاجتماع الرفيع المستوى لهذه الدورة أن يلتزم بالمسائل التالية: مفهوم التنمية المستدامة والخبرة المكتسبة على المستوى الوطني في تحقيق التنمية المستدامة ومجموعة المسائل المالية وأنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة؛ والتجارة؛ والتكنولوجيا؛ والإدارة المتكاملة للأراضي والغابات.

ويستند هذا التقرير إلى تقارير الأمين العام المعروضة على اللجنة في دورتها الحالية. وترد الإشارة إلى كل منها في الفرع ذي الصلة.

أولا - مفهوم التنمية المستدامة

٢ - مفهوم التنمية المستدامة مفهوم واسع النطاق غايته توفير نهج يستجيب لاحتياجات أجيال الحاضر والمستقبل. والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية واستدامة البيئة كلها مواضيع تجب معالجتها صراحة عند وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة. ويعتمد هذا المزيج على الحالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل بلد من البلدان. ويمثل القضاء على الفقر أول الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة. فهو ينبغي أن يساهم في نفس الوقت في تحقيق التنمية المستدامة وأن يكون نتيجة لتحقيقها. وتستهدف أنشطة الأمم المتحدة بأسرها تحقيق التنمية المستدامة في أنحاء العالم كافة.

٣ - وفي إطار مفهوم التنمية المستدامة، شدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على العلاقة القائمة بين جانبي التنمية الاقتصادي والاجتماعي وبين استخدام الموارد، معتبرا البيئة بمثابة "مغسلة" تمتص الآثار السلبية الناشئة عن أنشطة الإنسان وبمثابة "مصدر" يمد عمليات الإنتاج بمدخلات الموارد أو يوفر بصورة مباشرة خدمات بيئية نهائية.

٤ - وقد شدد في مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة على العنصر الاجتماعي للتنمية المستدامة. فقد شدد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على الجانب الاجتماعي دون إغفال الجوانب البيئية. وهكذا، تستند مختلف المؤتمرات، كل من منظوره الخاص، على مفهوم البيئة المستدامة، ويصدق الشيء نفسه على مؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (حزيران/يونيه ١٩٩٦). فكلتا المؤتمرات يساهم انطلاقا من منظوره الخاص في تحقيق تنمية تستجيب لمتطلبات الاستدامة.

٥ - ويجب أن تستمر معالجة ترابط المؤتمرات والمسائل من مؤتمر إلى آخر ومع بداية المرحلة التنفيذية لنتائج شتى المؤتمرات. وستهدر فرصة كبيرة إذا ما توبعت نتائج تلك المؤتمرات بمعزل عن بعضهما البعض دون أن يكون لقاء ما يبين مختلف السبل الإنمائية. فالتنمية المستدامة تدعو صراحة إلى الجمع بين مختلف تلك السبل وإلى تكاملها. ولربما تيسر هذه العملية إذا ما بذلت جهود أكبر بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة. وتعد الجهود الأخرى، مثل المناقشة التي سيجريها فريق من المختصين المعنيين بالعمالة والتنمية المستدامة والمزعم عقدها في الاجتماع رفيع المستوى لربط الصلة مع مؤتمر القمة العالمي للتنمية، خطوة نحو الوجهة الصحيحة.

٦ - وسينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في ما قامت به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة لمتابعة وتنسيق تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت أخيراً في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

وقد تود اللجنة بوصفها "قيّمة" على التنمية المستدامة أن تنقل إلى المجلس، في الجزء التنسيقي من دورته، نهجها للتنمية المستدامة الذي يقوم على أساس الإقرار بأن التنمية المستدامة تضم أبعاداً اقتصادية واجتماعية وبيئية.

ثانياً - الخبرة المكتسبة على المستوى الوطني*

٧ - للجنة دور رئيسي تقوم من خلاله برصد التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وتقدم المعلومات من خلال النظام الوطني للإبلاغ الطوعي. وستقدم في هذه الدورة نخبة من البلدان تقارير عن خبراتها في هذا المجال بما يعود بالفائدة على جميع البلدان.

٨ - ومتطلبات الإبلاغ المتصلة بالتنمية المستدامة أوسع نطاقاً من متطلبات التقارير القطرية الطوعية المقدمة إلى اللجنة. فهي متطلبات ناشئة عن اتفاقات دولية شتى تشمل اتفاقيات ملزمة قانوناً. ومع تزايد عدد هذه الاتفاقات، تصبح عملية الإبلاغ عبئاً ثقيلاً على الوكالات الحكومية المعنية، الأمر الذي قد يقلل من القيام بأنشطة محددة في إطار التنفيذ. وهو ما لم يكن قط الغاية المرجوة من شتى الاتفاقات الدولية. كما أن الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها كلا على حدة تزيد من احتمالات عدم معالجة علاقات الترابط الضرورية فيما بين مختلف المواضيع لأنها اتفاقات لم تستعرض على نحو متكامل.

٩ - ولا بد لذلك، من التركيز على وضع استراتيجيات وطنية ترمي إلى استحداث وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة على نحو ما دعا اليه برنامج القرن ٢١^(٧) مع التركيز على الأهداف والأولويات الوطنية. وينبغي لاستراتيجيات التنمية المستدامة المشار إليها، إما أن تشمل على الاستراتيجيات القطاعية المطلوبة بموجب شتى الاتفاقات، أو الموصى بها في قرارات شتى العمليات الحكومية الدولية وإما أن توفر إطاراً لتلك الاستراتيجيات القطاعية.

وقد يود الاجتماع الرفيع المستوى تقديم توجيه بشأن تبسيط الاستراتيجيات الوطنية وبشأن متطلبات الإبلاغ في ضوء الاعتبارات التالية:

(أ) ينبغي منح الأولوية على المستوى الوطني، إلى وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تركز اهتمامها على دعم تلك الجهود المبذولة على المستوى الوطني على أساس تفاهم مشترك لشروط وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. وينبغي الاستفادة الكاملة من الخبرات التي اكتسبتها البلدان من سعيها للوصول إلى مثل ذلك التفاهم المشترك؛

(ب) ستقدم إلى اللجنة، في دورتها الرابعة في عام ١٩٩٦، جرد وتحليل للمتطلبات الحالية للاستراتيجيات القطاعية الوطنية الناشئة عن الاتفاقات الدولية بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات، وتحليل لعلاقات الترابط. وقد تقترح اللجنة كيفية تبسيط المتطلبات على أساس هذين التحليلين؛

(ج) سيقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة في عام ١٩٩٦، جرد وتحليل للمتطلبات الحالية للإبلاغ الوطني إلى أجهزة الأمم المتحدة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات والمعاهدات. وقد تود اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٧، مقترحات وإجراءات لتبسيط متطلبات الإبلاغ؛

(د) قد يسهم استخدام المؤشرات في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في تيسير تبسيط الإبلاغ. وقد تود اللجنة أن تقدم دعمها الكامل إلى تنفيذ برنامج العمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة المعروض عليها في دورتها الحالية (E/CN.17/1995/18، المرفق الأول).

ثالثاً - نحو قاعدة بيانات بشأن المعلومات الوطنية

١٠ - تتولد الكثير من المعلومات في البلدان وتلقاها الحكومات من خلال عملها بشأن الخطط والاستراتيجيات الوطنية وشتى التقارير المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة، أو أمانات الاتفاقيات. ولا يوجد

حتى الآن نظام لقواعد بيانات متصلة ببعضها البعض يتيح إمكانية تبادل البيانات تبادلاً نافعا فيما بين شتى المنظمات.

وقد تود اللجنة أن تشجع على القيام بأنشطة لدراسة إمكانية إقامة نظام قواعد بيانات للمعلومات الوطنية متصلة ببعضها البعض في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. ويتعين النظر في إمكانية إتاحة الفرص للاستفادة من مثل ذلك النظام.

رابعا - المالية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة والتجارة*

١١ - أثبتت المناقشة التي أجريت بشأن المسائل قيد النظر في هذه المجموعة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن تلك المسائل شديدة الترابط. ومن المفهوم عموماً أن ما من مناقشة بشأن هذه المجالات إلا وتخلص في النهاية إلى ضرورة توخي نهج منسق دولي لإعطاء بُعد داخلي للجوانب الخارجية للبيئة. بيد أن ذلك أمر بعيد المنال ويتطلب قطع خطوات مرحلية كثيرة. وقد حددت العديد من تلك الخطوات في المقترحات المقدمة لاتخاذ إجراءات، والواردة في تقارير الأمين العام المعروضة على اللجنة في دورتها الحالية. وتشمل تلك المقترحات:

(أ) إصلاح الرسوم الإيكولوجية للحد من الأضرار البيئية وتشجيع العمالة؛

(ب) إلغاء إعانات الدعم التي تشجع أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة والتي توجد أساساً في مجالات الطاقة والزراعة والغابات.

١٢ - ومن المفهوم أن ثمة حاجة في حالات عديدة إلى توفير معلومات أكثر عمقا وتحديدًا تستمد من تجارب قطرية لتقييم أداء البلدان وقدرتها على جمع أو إطلاق موارد جديدة للتنمية المستدامة. ومن أجل تجنب الاختلالات في قدرات البلدان المتنافسة ينبغي في نفس الوقت تعزيز مواءمة الإصلاحات التي تدخل على السياسات.

وقد تشرع اللجنة في عملية لبناء توافق بشأن ضرورة المواءمة في تطبيق النهج والصكوك التي يحتمل أن تترتب عليها آثار ذات أهمية فيما يتعلق بالقدرة على المنافسة. وقد يؤدي ذلك، بعد مرحلة أولى من الدراسات الاستكشافية، إلى إجراء عملية مشاورات متعددة الأطراف. ويمكن للجنة أن تطلب أن تقدم إليها في دورتها الرابعة مقترح بشأن تلك العملية.

* انظر الوثائق E/CN.17/1995/8 and 11-13.

١٣ - والمناقشات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تشير فحسب إلى ضرورة تعزيز الجهود لتحقيق الهدف المتفق عليه وهو نسبة ٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة، ولكنها تشير أيضا إلى ضرورة توخي نهج جديد يركز على استخدام التدفقات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية. ومن بين تلك النهج الجديدة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة موارد مالية خارجية ومحلية إضافية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات الوطنية في البلدان المتلقية والبلدان المانحة على أساس الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وترتيبات التشارك، وإقامة الشبكات فيما بين المعاهد العلمية التي تنشط في ميدان التنمية المستدامة في شتى البلدان والمناطق.

قد يود الاجتماع الرفيع المستوى أن يؤكد من جديد الالتزامات والتوصيات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ومعالجة نهج قد تؤدي إلى استخدامها بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

١٤ - تتيح مسألة الأنماط الاستهلاكية والانتاجية المستدامة مفهوما شاملا مفيدا لدمج العوامل البيئية والاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق منها بالطلب مما يستكمل الاتجاه التقليدي الذي يركز، في وضع السياسات البيئية، على الجانب المتعلق بالعرض. بيد أن هناك حاجة لتحديد المصطلحات الرئيسية بشكل أفضل وضمان ألا تشمل مناقشة أنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة جميع المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن يشدد على الفرص بدل المحاذير؛ وأن يشدد على توسيع مفاهيم مسؤولية الفرد وخياراته بدل تضيق الآفاق.

١٥ - وكان معروضا أمام اللجنة، وفقا للمقررات التي اتخذتها في دورتها الثانية، عناصر برنامج عمل بشأن أنماط الانتاج والاستهلاك المتغيرة، (E/CN.17/1995/13، الفرع الثالث - باء) يتكون من أربعة أقسام:

(أ) تحديد ما يترتب على الاتجاهات المتوقعة في أنماط الاستهلاك والانتاج من آثار على السياسة العامة، استنادا إلى ما اكتسب، في منظومة الأمم المتحدة، من خبرة في مجال الإسقاطات الطويلة المدى (حتى أربعين عاما)؛

(ب) تقييم ما يترتب من تغير في أنماط الاستهلاك والانتاج في البلدان المتقدمة النمو من آثار على البلدان النامية، بما في ذلك تقييمها من خلال استخدام خطط التصنيف الإيكولوجي؛

(ج) تقييم فعالية التدابير الرسمية الرامية إلى تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج مثل أدوات التحكم والمراقبة، والأدوات الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الحكومة في مجال المشتريات ومبادئها التوجيهية. وينبغي أن يعتمد هذا التقييم على تجارب قطرية محددة؛

(د) دعوة البلدان إلى التقيد بالتزامات تحدد طوعا مهلة إنجازها ليتسنى قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف تنمية مستدامة ولا سيما الأهداف التي تحظى بأولوية عالية على المستوى الوطني.

١٦ - وفي هذا الصدد، يسترعى الانتباه بصفة خاصة الى نتيجة اجتماع الطاولة المستديرة الوزاري في أوصلو: المؤتمر المعني بالانتاج والاستهلاك المستدامين، المعقود في الفترة من ٦ الى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥. وتقدم هذه النتيجة توجيهها واضحا، في شكل توصيات مستهدفة من أجل مجتمع مدني (مواطنين ومجموعات مجتمعية)، وعمال وأعمال، وحكومات. وتركز الاجراءات عن عمد على تغيير أنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو لأنه ينبغي لتلك البلدان أن تتبوأ، وفقا لجدول أعمال القرن ٢١، مكان الصدارة فيما يتصل بتحقيق أنماط استهلاك مستدامة. وينصب التركيز بخاصة على الطاقة والنقل وتصميم المدن.

ربما يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تقديم دعمه للنهج المتبع في برنامج العمل. وقد يرغب في طلب إعداد تقارير مرحلية عن الأنشطة المضطلع بها لمتابعة توصيات اجتماع الطاولة المستديرة الوزاري في أوصلو، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة والنقل وتصميم المدن.

١٧ - وفيما يتصل بالتجارة، فإن من شأن التعاون والتنسيق الوطيدين فيما بين المنظمات المشاركة أن يسهما في اتباع نهج متوازن لكي تصبح أهداف التجارة والبيئة تدعم الواحدة منها الأخرى. ولقد منحت اللجنة مركز مراقب في اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ولقد انبثق موضوعان الى مكان الصدارة من اجتماعات شتى عقدت منذ انعقاد الدورة الثانية للجنة بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة الذي شارك في عقده الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(أ) ضرورة تعزيز الشفافية والتعاون الدولي فيما يتعلق بالتصنيف الايكولوجي ومتطلبات معينة للتغليف وإعادة التدوير بغية تجنب نتائج عكسية محتملة على جهود البلدان النامية؛

(ب) ضرورة بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في تقييم الآثار البيئية المترتبة على سياسات التجارة بغية تسهيل السياسات الوطنية الهادفة الى تجنب أو تخفيف الآثار البيئية المناوئة.

ربما يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تقديم الدعوة الى منظمات ملائمة لتكثيف أعمالها بصدد التصنيف الايكولوجي وغير ذلك من سياسات الانتاج. وربما ترغب أيضا في دعوة الحكومات لكي تزيد من جهودها الرامية الى دعم بناء القدرات في البلدان النامية لغرض تقييم الآثار البيئية المترتبة على سياسات التجارة على الصعيد الوطني ووضع استجابات ملائمة على صعيد السياسة العامة.

خامسا - التكنولوجيا*

١٨ - ومع أن التكنولوجيات السليمة بيئيا تنقل في المقام الأول من خلال معاملات خاصة، فإن نطاق وسرعة نقلها تتصل مباشرة بإيجاد بيئة "تمكينية" تكون مفيدة لجميع الأطراف المشتركة في عملية نقل التكنولوجيا. وعلى الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني، لا بد من القيام، على نحو متسق ومعزز للطرفين، بعدة مهام ذات صلة بتنفيذ ناجح لعملية نقل التكنولوجيا بكاملها، ولا بد من القيام بالأعمال التالية: التدريب، وبخاصة إعداد المدربين والمرشدين؛ واستهلال مشاريع إيضاحية تبرز المزايا الاقتصادية والبيئية لاستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا والمهارات الإدارية؛ وبناء الوعي بأساليب منها نشر دراسات حالات موثقة تعرض بوضوح المزايا الاقتصادية والبيئية؛ وبناء القدرات من أجل تقييم التكنولوجيا؛ وتقديم تقييمات منتظمة لاحتياجات المستخدمين؛ وتوفير فرص الإفادة من المعلومات الواردة من مصادر كثيرة؛ والمساعدة في تحديد الموارد المالية؛ والمساعدة في تحديد التكنولوجيات السليمة بيئيا في المجال العام والحصول عليها.

١٩ - ويمكن القيام بتلك المهام عن طريق "مراكز التكنولوجيات السليمة بيئيا". ولا تدل مراكز التكنولوجيات السليمة بيئيا على هيكل مؤسسي معين ولكنها تعني شبكات وطنية أو إقليمية ترتبط بأنشطة دولية. وتوضح وثائق الدورة الحالية أنه يجري حاليا القيام بالفعل بأنشطة كثيرة كهذه. وينبغي الاستناد في تعزيز مراكز التكنولوجيات السليمة بيئيا على المؤسسات والمنظمات والبرامج الوطنية/الإقليمية القائمة حاليا، بهدف توسيعها وتقويتها. ولا بد للقطاع الخاص من المشاركة أو الارتباط المباشرة بمراكز التكنولوجيات السليمة بيئيا. وينبغي لمراكز التكنولوجيات السليمة بيئيا أن تقيم اتصالات فيما بينها وبمستطاعها أن تعمل أيضا كوسطاء لتسهيل الأعمال التجارية.

ربما يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تشجيع البلدان على ضمان قيام مراكز التكنولوجيات السليمة بيئيا بمهامها وتشجيع المنظمات الدولية الملائمة على المشاركة في دعم تلك المراكز.

سادسا - الترابط بين المسائل القطاعية والإدارة المتكاملة للأراضي*

٢٠ - ترتبط المواضيع الستة القطاعية (الإدارة المستدامة للأراضي، والغابات، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، والتنمية المستدامة للجبال، ومكافحة التصحر والجفاف، والمحافظة على التنوع البيولوجي) بعضها ببعضها الآخر ارتباطا وثيقا. وتجري مناقشات متعمقة وتطوير للسياسات بشأن معظم تلك القطاعات في هيئات حكومية دولية منها، على سبيل المثال، مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ولجنة التفاوض

(*) انظر الوثائق E/CN.17/1995/16 و 17 و 20.

(*) انظر الوثائق E/CN.17/1995/2-7 و 10 و 27.

الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ ومجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢١ - ولقد اظهرت المناقشات التي أجراها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الذي ينعقد بين الدورات بشأن المسائل القطاعية أن الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه جديرة بأن توليها اللجنة اهتماما خاصا لأنها شرط أساسي من أجل تحقيق تقدم في جميع المسائل ذات الصلة بالأراضي. ومن شأن وضع نظام للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه أن يؤدي الى تسهيل إيجاد حلول للطلبات المتعارضة على الأراضي والمياه لأغراض الزراعة والغابات والتنمية الحضرية وتنمية المستوطنات القريبة من المناطق الحضرية. ومن الضروري لذلك تشجيع الأنشطة، على الصعيد الوطني ودون الوطني، والرامية الى تعزيز القدرات المطلوبة من أجل الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه. وتتعلق تلك الأنشطة بالمشاركة الفعالة من جانب جميع الأطراف المؤتمنة على العملية (الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والمجموعات الرئيسية، مع الإشارة بخاصة الى المرأة والسكان الأصليين، نظرا للدور الخاص الذي يقومون به) في عملية اتخاذ القرارات بشأن الإدارة المتكاملة لاستخدام الأراضي؛ واستخدام المنهجيات لتقدير وتقييم الأراضي؛ وتقديم معلومات صحيحة في شكل قابل للاستخدام، لا سيما فيما يتعلق بالمزايا المحتملة لمختلف الأطراف المعنيين؛ واستحداث أطر وشراكات داعمة قانونية ومالية، وسوقية وغيرها.

ربما يطلب الاجتماع الرفيع المستوى من اللجنة، في أعمالها في المستقبل بشأن مسائل ذات صلة بالأراضي، أن تركز بخاصة على الأعمال المتعلقة بالإدارة المتكاملة للأراضي والمياه.

٢٢ - وفيما يتصل بالإدارة المستدامة لجميع المواضيع ذات الصلة بالأراضي، تعد الطاقة عاملا رئيسيا من عوامل التنمية. وخلال الدورة الاستثنائية عن تسخير الطاقة لأغراض التنمية الريفية (٦-١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥)، لاحظت اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية، بأن مدخلات ملائمة للطاقة مطلوبة من أجل رفع مستويات المعيشة وإنتاجية العمالة البشرية ومن أجل إدراج الدخل في المناطق الريفية في البلدان النامية حيث لا يزال يوجد عشية القرن الحادي والعشرين، ٢,٥ بليون من الناس تتوفر لهم فرص محدودة للوصول الى إمدادات الطاقة التجارية والكهرباء أو لا تتوفر لهم هذه الفرص. وبغية تحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تعزز سياسات وتكنولوجيات الطاقة في الريف مزيجا من الخيارات التي تتناسب تكلفتها مع فعاليتها لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة واستخدام مصادر الطاقة الاحفورية ومصادر الطاقة المتجددة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للكتلة الإحيائية بصفتها مصدرا للطاقة لتنمية المناطق الريفية.

٢٣ - وأوصت اللجنة، إضافة الى صياغة وتنفيذ خطط عمل وطنية للطاقة من أجل الزراعة والتنمية الريفية المستدامة، بضرورة استهلال مبادرات عالمية بغية تسهيل الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير وتنفيذ جهد كبير لتوصيل الكهرباء الى الناس في المناطق الريفية والمناطق المنعزلة وبغية وضع برنامج

مشارك لإعداد خرائط بيانية مفصلة عن الامكانيات من مصادر الطاقة المتجددة، مع التركيز على الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الكهربائية المائية فضلا عن الموارد الأرضية من أجل طاقة الكتلة الإحيائية.

ربما يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تقديم دعمه الكامل لتلك المبادرات العالمية للطاقة.

سابعا - الغابات*

٢٤ - يضطلع حاليا بعدد كبير ومشجع من الأنشطة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بتنفيذ الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. ولقد حدثت كثرة عدد الأنشطة بالاجتماع الرفيع المستوى في الدورة الثانية للجنة الى البدء في النظر في اتباع نهج متسق. وبمستطاع اللجنة أن تقوم في دورتها الحالية بطرح مقترحات محددة من أجل اتباع نهج متسق، ربما يساعد في وقف الممارسات الحالية لإدارة الغابات بصورة غير مستدامة، بما في ذلك معدل إزالة الأحراج الذي لا يزال آخذا في الزيادة.

٢٥ - وتغطي المناقشات الدولية الجارية حاليا بشأن الإدارة المستدامة للغابات أربع مجموعات رئيسية على الأقل هي: '١' التقييم العلمي لحالة الغابات في جميع أرجاء العالم وأسباب إزالة الغابات، وتدهور الغابات، والفشل في تحقيق تنمية مستدامة للغابات وإعداد تقييم صحيح لقيمة جميع منتجات الغابات؛ '٢' وضع معايير ومؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات وأيضا بصفتها مطلبا أساسيا من أجل تطوير برامج للتوثيق فيما يتعلق بالأخشاب؛ '٣' وموضوع إمكانية وصول منتجات الغابات الى الأسواق وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة بالتجارة؛ '٤' وتقييم فعالية الترتيبات المؤسسية الدولية والوطنية القائمة من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وما إذا كانت هناك حاجة من أجل وضع صكوك ملزمة قانونا لضمان الإدارة المستدامة للغابات. ولقد حان وقت متابعة تلك المناقشات على الصعيد العالمي، بمشاركة جميع الأطراف المهمة.

٢٦ - وبعد مناقشة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1995/3)، أوصى الفريق العامل المخصص الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالمواضيع القطاعية بضرورة أن تنشئ اللجنة تحت رعايتها فريقا حكوميا دوليا مفتوح العضوية معنيا بالغابات، ينبغي أن يعمل بطريقة مفتوحة وشفافة وتقوم على المشاركة بحيث تسمح بمشاركة جميع الأطراف المؤثرة في العملية. وينبغي للفريق أن يستفيد من خبرات جميع المنظمات الملائمة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصفتها المنظمة التي تدير عن الأمم

* انظر الوثيقتين A/CN.17/1995/3 و 10.

المتحدة هذه المهمة من أجل مواضيع الغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وأمانات اتفاقيات تغير المناخ، والتنوع البيولوجي والتصحر، فضلا عن المنظمات غير الحكومية المختصة. ويمكن تنظيم برنامج عمل الفريق في إطار المجموعات الأربع المذكورة أعلاه. ومن المتوقع أن يسدي اجتماع الوزراء المسؤولين عن الغابات الذي تعقده منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (١٣ - ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥) المزيد من المشورة للجنة.

ربما يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في دعم إنشاء فريق حكومي دولي معني بالغابات، بما في ذلك اختصاصاته وبرنامج عمله.

ثامنا - نحو برامج العمل

٢٧ - تتضمن تقارير الأمين العام المعروضة على اللجنة في دورتها الحالية برامج عمل مقترحة لثلاثة مجالات هي: نقل التكنولوجيا^(٣)، ومؤشرات من أجل التنمية المستدامة^(٤)، وتغير أنماط الاستهلاك والانتاج^(٥). وتهدف برامج العمل الى تسهيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإيجاد روابط بين الأعمال المضطلع بها على الصعيدين الوطني والدولي. وتسمح أيضا للشركاء في منظومة الأمم المتحدة باستهلال مبادرات مشتركة يمكن أن تؤيدها الحكومات.

ربما يرغب الاجتماع الرفيع المستوى في تقديم دعمه من أجل النهوض باستخدام برامج العمل من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٣ (E/1994/33/Rev.1)، الفصل الثاني.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الأمين العام عن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات (E/CN.17/1995/17)، الجزء الخامس.

(٤) تقرير الأمين العام عن المعلومات اللازمة لصنع القرار ورصد الأرض (E/CN.17/1995/18)، المرفق الأول.

(٥) تقرير الأمين العام عن تغير أنماط الاستهلاك والانتاج (E/CN.17/1995/13)، الجزء الثالث - باء.

— — — — —